



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (3)

الفرص الاستثمارية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الخلفية والمبررات

الفقر والبطالة مشكلة مجتمعة بأكملها تؤثر سلباً على القطاع العام والخاص، فمن الخطأ الاعتقاد والتسليم أن هذه المعضلة هي مشكلة الحكومة فقط، فإحد منها يتطلب مشاركة جميع القطاعات. هذا ما أجمعت عليه الأدبيات الاقتصادية بشكل عام. في الحالة الفلسطينية تعالت الأصوات لمعالجة هذه المعضلة المزمنة من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص، وقد تركزت أسس المعالجة بشكل واضح في مؤتمر (ماس) الاقتصادي عام 2016، حيث أوصت أوراق المؤتمر ومصفوفة إطار السياسات والتدخلات في الكثير من المواقع على ضرورة الشراكة بين القطاع الخاص والعام في مجالات المشاريع الإنتاجية التشغيلية، وعلى سبيل المثال لا للحصر، ركزت مصفوفة إطار السياسات المتعلقة بتحديات النمو الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها على ضرورة توفير البيئة الحاضنة للشباب الخريجين العاطلين عن العمل، واستهداف المناطق التي تعاني من البطالة والفقر من خلال تدخل مباشر بإنشاء صندوق استثماري خاص في هذا الشأن. وفي إطار مصفوفة تطوير بيئة الأعمال تم التركيز على تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديد مجالات الاهتمام في المشاريع التشغيلية الإنتاجية. وفي مصفوفة إطار تطوير القطاعات الإنتاجية تم التركيز على زيادة الاستثمارات الزراعية كتدخل آني ومباشر يساهم في عملية التشغيل، بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية، والاستثمار في إنشاء مستودعات وصوامع للسلع الإستراتيجية، وكذلك زيادة الاستثمار في المجال الابتكاري، والسياحي، والتكنولوجي من خلال إنشاء "صندوق وطني للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية". وفي إطار السياسات المتعلقة بتطوير قطاعات البنية التحتية والإسكان، تم التركيز على مشاريع البنية التحتية المشتركة بين القطاعين العام والخاص وخاصة في مجال الطاقة والمواصلات.

الملخص أعلاه أجمعت عليه كافة أطراف صنع القرار والجهات البحثية والخبراء والمشاركين، ويمكن اعتباره مراجعة مكثفة لمفهوم الشراكة وآليات التدخل المشتركة بين القطاعين العام والخاص في فلسطين. وهذا الإجماع ليس بجديد وتم التوافق عليه في عدة حوارات ومؤتمرات¹. وما يعتبر إصراراً على المضي قدماً في حل معضلة الفقر والبطالة هو تزامن مبادرة الحكومة بتأسيس صندوق استثماري مشترك بمبلغ 250 مليون دولار مناصفة بين القطاعين بهدف إطلاق وتمويل مشاريع استثمارية ذات الجدوى الاقتصادية والمالية العالية للمساهمة في حل مشاكل الفقر والبطالة. هذه المبادرة أعلن عنها رئيس الوزراء في أكثر من مناسبة، وكان آخرها في شهر 6/2016 في اللقاء المفتوح بين الحكومة وممثلي القطاع الخاص، وأعرب عن استعداد الحكومة لمناقشة هذه المبادرة ووضع الأسس لها، ودراسة مشاكل القطاع الخاص بهدف المساعدة في حل مشاكل البطالة والفقر.

تعتبر هذه مبادرة هامة يجب الوقوف عندها وفحص إمكانية البناء عليها والمضي قدماً في تنفيذها، وبخاصة أنها تأتي في إطار تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ولكن عند فحص مفهوم هذه المبادرة من وجهة نظر بعض ممثلي القطاع الخاص تبين عدم وضوحها، كما لم تسهب الحكومة في توضيح ماهية هذه المبادرة وتفصيل تنفيذها، لذلك يأتي هذا اللقاء حول الطاولة المستديرة استكمالاً لما تم تداوله في مؤتمر ماس عام 2016، لتناول موضوع الاستثمارات المشتركة وخاصة أن هذه المبادرة منسجمة مع توصيات المؤتمر.

القول بعدم وضوح المبادرة له ما يبرره بسبب غياب التفاصيل، وهذا يثير مجموعة من التساؤلات، فهل الفكرة هي:

1. تمويل مشاريع على أساس المسؤولية الاجتماعية المشتركة؟
2. إطلاق مشاريع ربحية يكون للقطاع الخاص فيها مردود مالي يحفز للمشاركة؟
3. إنشاء صندوق إقراض مشترك للمشاريع الصغيرة يتعهد فيها المقرض إرجاع القرض دون فائدة ووفقاً لجدول زمني محدد؟
4. تمويل مشاريع إنتاجية متخصصة تستهدف فئة محددة بإعطاء قروض مع فائدة أو دون فائدة؟
5. إنشاء صندوق يستهدف قطاع محدد؟

¹ عقدت في الأعوام 2000، 2002، و2008 حيث رافق ذلك برنامج تطوير القطاع الخاص بإشراف وزارة الاقتصاد وعدة جهات دولية، ومؤتمر الحوار الوطني الثالث عام 2012، وجلسات الحوار الوطني عام 2013، والمؤتمر الوطني الرابع للحوار الوطني عام 2014، بالإضافة إلى جلسات متخصصة بين القطاعين الخاص وجهات حكومية مختلفة. وكافة توصيات ونتائج هذه الأنشطة تتمحور حول تعزيز الشراكة بين القطاعين.

وغير ذلك من التساؤلات التي لا يمكن الإجابة عليها إلا بعد وضع المبادرة على طاولة الحوار في هذا اللقاء.

إذن، سيكون هدف ومبرر هذا اللقاء (في إطار الحوار بين القطاعين) بالتحديد أمرين: الأول، إعطاء هذه المبادرة حقها في الحوار وفحص إمكانية تنفيذها على مستوى الحكومة المركزية والحكم المحلي. الثاني، عدم وضوحها من جهتي نظر القطاع الخاص والعام، وعدم الوضوح هذا نابع أيضا من عدم طرح بدائل وتفصيل واضحة المعالم لهذا الصندوق. لذلك سيكون الهدف من هذا اللقاء أيضا، هو استيضاح تفاصيل هذه المبادرة وطرح البدائل الممكنة لهذه الشراكة (الصندوق) أو الإسهام في تطوير مفهومها وتوضيحها.

كما ستساعد هذه الورقة في عرض دور كل من الحكومة والقطاع الخاص في العملية الاستثمارية وإمكانية عمل ترتيبات تعاقدية تحقق الأهداف المشتركة، وفقا لتجارب بعض الدول والممارسات الدولية المثلى.

لمحة عامة عن الشراكة بين القطاع العام والخاص وتجارب بعض الدول

كتقليد منهجي في إعداد الورقة الخلفية يتم عرض المفاهيم الأساسية حول موضوعها، موضوع الاستثمارات والشراكة بين القطاعين ودور وهدف كل منهما، وفيما يخص هذا اللقاء تجدر الإشارة إلى أن موضوع الشراكة أشمل بكثير من اختزالها في موضوع إنشاء صندوق محدد مثل موضوع هذا اللقاء، إلا أن ذلك يعبر عن أحد أشكال الشراكة ويخدم فكرة الشراكة بين القطاعين، وإنجاح هذا الصندوق يعتبر مؤشر إيجابي على الرغبة في إنجاح الشراكة بين القطاعين.

يرتبط مفهوم الاستثمار العام² والخاص بالأهداف التي يسعى إلى تحقيقها كل منهما، ولا يمكن إغفال الأهداف المشتركة لهما، مثل زيادة القاعدة الإنتاجية الرأسمالية وتوسيع قدرتها على إنتاج السلع والخدمات وبالتالي زيادة القدرة التشغيلية، مع ملاحظة اختلاف الغايات بين الاستثمار العام الذي يرمي إلى الإنفاق على مشاريع ذات منفعة عامة - ما يمكن اعتبارها لسلع عامة - تستهدف مسائل تخص جميع فئات المجتمع والاقتصاد.. الخ، مثل زيادة القدرة الإنتاجية وتوفير الخدمات الاجتماعية وتحسن البنية التحتية في البلد، وحماية البيئة والموارد الطبيعية، وكذلك زيادة التشغيل، بينما يهدف الاستثمار الخاص بشكل أساسي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح مع أقل قدر ممكن من المخاطر في إطار "السوق الحر".

في الدول المتقدمة، أصبح الاستثمار الخاص هو المحرك الرئيس للاقتصاد بينما يتراجع الاستثمار العام عن مستوياتها التاريخية عندما كانت تلك الدول في مراحل أولية من التصنيع والتقدم التكنولوجي، وهذا عكس ما يحدث في الدول النامية التي ما تزال تعتمد على استثمارات القطاع العام في تحريك النمو الاقتصادي وقيادة مساره، وهذا ما تشير إليه الأدبيات الاقتصادية وتجارب الدول وأرقام الموازنات فيها، لذلك يكون تدخل الحكومة الاقتصادي في الدول المتقدمة أكثر باتجاه معالجة "فشل السوق" من خلال التنظيم وأحيانا الإنفاق (الاستثماري أو الجاري)، وأقل باتجاه "خلق السوق" أو إدارته. وهذا هو المفهوم الكلاسيكي للأهداف الاستثمارية لكل من القطاعين.

لكن هذا الاعتقاد السائد غير دقيق حسب أستاذة الاقتصاد البارزة ماريانا مازوكاتو³ في كتابها "الدولة الخلاقة ودورها في تحريك الاقتصاد" وكتاب "الدولة الريادية". في أبحاثها تظهر مازوكاتو أن لقطاع العام أيضا له دوراً كمحرك رئيس في اقتصادات الدول المتقدمة، وهذا ما حدث في الكثير من الدول الكبرى التي مولت البنية التحتية والإنفاق على البيئة الحاضنة للتكنولوجيا وضخت وأنفقت مليارات الدولارات على الأبحاث العلمية التطبيقية وأبحاث الابتكار للشركات الصغيرة والكبيرة، كما حدث لشركة مايكروسوفت وأبل في وادي السيلكون بأمريكا، التي استفادت عند بداياتها من هبات وإعانات مختلفة من جهات علمية عامة. هذه التجربة

² يقصد بالقطاع العام كل من الحكومة المركزية والحكم المحلي ومؤسسات الدولة.

³ ماريانا مازوكاتو - أستاذة الاقتصاد والابتكار في جامعة سسكس - بريطانيا.

تؤكد أن الحكومة يجب أن تتدخل ليس فقط في حالة فشل السوق، بل أن دور الحكومة يتجاوز تنظيم الأسواق وإصلاحها، بل لها دور في تحفيز الابتكار وتهيئة البيئة الاستثمارية والإنفاق عليها من الأموال العامة، وبهذا يتم خلق أسواق جديدة بفعل التدخل الحكومي الذي أدى إلى إزالة المخاطر أو تقليلها أمام القطاع الخاص، وهذا يعتبر أكبر ضمانة وتحفيز لزيادة استثمارات القطاع الخاص.

الحدود الممكنة للشراكة وأفضل الممارسات حسب التجارب الدولية

الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا تقتصر على اتجاه محدد من حيث طبيعتها ودورها، فهي تتراوح ما بين أن تكون مقتصرة على مجال محدد وخاص جدا بحيث يتم إعطاء القطاع الخاص أيضاً دوراً في تقديم جزء من السلع العامة بدل القطاع العام، أو تمتد للعب دور في مجال الإدارة وصنع القرار، وقد تصل إلى خصخصة السلع والخدمات العامة. عند الوصول لحالة الخصخصة تنهي الشراكة ويصبح دور الحكومة رقابي وتنظيمي. لكن ليس هذا هو المطلوب في هذا اللقاء، فالمطلوب استكشاف ترتيبات تعاقدية بين القطاعين في مشروعات إنتاجية تشغيلية محددة كإضافة إلى الاستثمارات القائمة في البلد، وهذا التعاقد يبني في الأساس على الدور والمهام والإدارة التي يتولاها كل طرف، مع التنكير أن الصندوق المطروح -بسبب حجمه- وتركيزه على المشاريع الإنتاجية لا يتعدى كونه تجربة أولى لشراكة أوسع.

بحسب تجارب الدول⁴ فإن نجاح هذه العلاقة مبني على ثلاثة أسس، هي: الاتفاق على المشاريع ذات الأولوية التي تخدم الهدف المنشود، والجهة الممولة، وآلية الإدارة للمشروع. ويمكن للحكومة أن تولي غالبية المهام للقطاع الخاص وتبقي لنفسها الجزء الرقابي الذي يضمنه القانون، مع وجود الحق لها في المشاركة في اتخاذ القرارات من موقعها في مجلس الإدارة بحكم أنها مالكة أيضاً. وتشير الدراسات أن مشاريع البنية التحتية في مختلف الدول هي المرشح الأول للشراكة الاستثمارية، وتأتي مشاريع الرعاية الصحية والتعليم في المرتبة الثانية. وفي معظم هذه الشراكات تتحمل الحكومة تكلفة الإنفاق الذي ينجم عن توفير خدمات غير الإنشائية، وتقديم الخدمات الأخرى، ويتحمل القطاع الخاص دفع تكلفة المشروع، بالإضافة إلى المجازفة (مثل إنشاء طريق سريع برسم). وكل ذلك يتم وفقاً لأطر تنظيمية وقانونية، وعقود طويلة الأجل، وحقوق الامتيازات التي تقدمها الحكومة للقطاع الخاص. وقد تكون الشراكة على شكل عقود امتياز، أو عقود تأجير، أو عقود تشغيل.

نظرقت العديد من الدول إلى فكرة إنشاء صناديق مشتركة بين القطاعين منها ما تم تنفيذه وفقاً لعقود طويلة الأجل ومنها ما تم تأطيره وفقاً لقوانين وتشريعات خاصة، ومثال على ذلك المشاريع المشتركة في البيرو والنرويج والهند وسنغافورة وتشيلي، حيث تم وضع إطار تشريعي لهذه المشاريع، فالنرويج مثلاً ربطت الصندوق المشترك بمجلس النواب، والبيرو وتشيلي شرعت قانون للاستثمارات المشتركة ونص هذا القانون على أن تكون المخاطرة والاستمرارية للمشروع ضمن مسؤوليات الحكومة، وهذا ما حدث في الصندوق المشترك لمطار البيرو عندما وضعت الحكومة 100 مليون دولار والقطاع الخاص 100 مليون دولار، وعندما زادت تكلفته ب 100 مليون دولار إضافية قامت الحكومة بدفع هذا المبلغ.

وعن التجربة الأردنية في هذا المجال، تم نقاش موضوع الصناديق المشتركة في جلسة خاصة أدارها مركز الرأي للدراسات على غرار هذا اللقاء في "ماس"، وذلك بناءً على إيعاز من الملك عبد الله الثاني بإنشاء صندوق مشترك للمشاريع الإنتاجية والتشغيلية، وذلك بهدف وضع الأسس والمفاهيم والأهداف للصندوق المشار إليه. وكانت نتيجة هذا الحوار أن يتم إنشاء صندوق ربحي مستقل ويدار من قبل هيئة مستقلة وينفذ بإدارة غير تقليدية وبكفاءات متميزة في إطار هيكلية يتم الاتفاق عليه. وذلك بشرط أن يتم صياغة قانون خاص أو مذكرة تفاهم بأن لا يكون هذا الصندوق تابعاً للحكومة أو تابعاً للقطاع الخاص وإنما صندوق مستقل، وأن يتم إتباع الممارسات الدولية الفضلى كما حدث في الهند وسنغافورة ودول أمريكا اللاتينية. الحكومة تضع مبلغاً يمثل الحد الأدنى للصندوق

⁴ دراسة لصندوق النقد الدولي عام 2007، عن 8 دول في العالم بعنوان "الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص".

ويكون لها تمثيل في مجالس إدارة المنشآت القائمة بالتنفيذ وليس في إدارتها التنفيذية. بحسب التوافق الذي تم في هذا الحوار فإن الحكومة الأردنية تتحمل جزءاً كبيراً من المخاطر وتعمل على ضمان استمرارية الصندوق من خلال توسيعه وجذب استثمارات جديدة. وهذا الصندوق يجب أن يساهم فيه جزء كبير من مؤسسات القطاع الخاص وبخاصة القطاع المصرفي، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، مع إمكانية إنشاء صندوق فرعي يتبع لهذا الصندوق لدعم مشاريع الفئات الفقيرة في المجتمع.

شروط التطبيق وأفضل الممارسات

هنالك طرق وأساليب مختلفة استخدمت على مستوى العالم فيما يختص بإمكانية تطبيق الشراكة على المشاريع. وفيما يلي نجد الحالات والظروف الموصى بها⁵ والتي بموجبها تكون الشراكة خياراً قابلاً للتطبيق إذا ما وجد واحد أو أكثر من هذه الحالات والظروف:

- الخدمات والمشاريع، والتي لا تكون ضمن المسؤوليات الدستورية للحكومة ولا تمس حقوق المواطن الأساسية، لا يمكن تقديمها عن طريق الموارد المالية العامة أو خبرة الحكومة وحدها.
- الشريك الخاص يمكن أن يزيد من سرعة التنفيذ للمشاريع، ونوعية مستوى الخدمة وجودتها مقارنة بما يمكن أن توفره الحكومة اعتماداً على قدراتها الذاتية.
- عدم وجود موانع تنظيمية أو تشريعية تحد من مشاركة الشريك الخاص في تقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع.
- استخدام الشراكة قد يفضي إلى توفير فرص من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التشغيل والإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي.

ومهما كان طبيعة وشكل الشراكة، فإن ذلك يعتمد على طبيعة العقد وشروطه بين الطرفين، وبشكل عام فإن أفضل الممارسات الواجب إتباعها عند تنفيذ الشراكات تتمثل فيما يلي:

- طبيعة العقد ومدى التوافق والوضوح والشفافية بين القطاعين، والاتفاق على إستراتيجية التنفيذ.
- وجود سياسات ولوائح مسهلة لعملية الشراكة في إطار تنظيمي.
- اختيار المشاريع على أساس الجدوى العالية وذات الأولوية التنموية والجدوى المرتفعة.
- الاتفاق على معايير محددة للمشاريع مثل معيار زيادة الإنتاجية والتشغيل.
- الاتفاق على هيكلية إدارة المشروع وعلى رأسها لجنة توجيهية.

والخلاصة أن فكرة إنشاء الصناديق المشتركة تعتبر صناديق استثمارية تكملية بجانب الاستثمارات العامة والخاصة الموجودة في البلد، وتعتبر عن تكامل العلاقة بين القطاع العام والخاص، فتعتبر مساهمة الحكومة وتدخلها في الاستثمار المشترك تسهيلاً يشجع القطاع الخاص. حتى لو كانت المكاسب تعود بالنفع على القطاع الخاص بينما تتحمل الحكومة المخاطر، فإن جزءاً من هذه المكاسب يعود للحكومة على شكل ضرائب، وعائد اجتماعي متمثل في التشغيل.

الحالة الفلسطينية

يصنف اقتصاد السلطة الفلسطينية بأنه اقتصاد نام ولكن مع تبني اقتصاد السوق الحر، مما يعني أن القطاع الخاص هو اللاعب الأساسي في العملية الاستثمارية، إلا أن الأمر كذلك تماماً، فهو لا يقاس بحجم استثمارات القطاع الخاص مقارنة باستثمارات القطاع العام، وذلك بحكم أن جزءاً هاماً من المشاريع المتعلقة بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والسلع العامة ومشاريع البنية التحتية مرتبط بشكل أساسي بالإففاق عليها من قبل الخزينة العامة. وهذا ما يحدث في دول أخرى. ولكن المشاريع الاستثمارية للسلطة الفلسطينية التي تهدف إلى تحفيز وتأطير الاستثمارات التجارية والإنتاجية لا زالت غير ملحوظة أو في بداياتها باستثناء استثمارات صندوق

⁵ أكيتوبي، وهمينغ، وشوارتز. صندوق النقد الدولي "الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص" 2007.

الاستثمار الفلسطيني، ولم يتم حتى الآن الاستثمار في مشاريع ذات طابع تجاري من قبل القطاع العام. الهوية الاقتصادية المعلنة هي تبني نظام السوق الحر، وسياسة اقتصادية تعول على القطاع الخاص للعب دور قيادي. بالمقابل موازنة عامة تسعى إلى تحسين حياة المواطن ضمن الموارد المحدودة. والسؤال هنا هل هناك إمكانية لعمل مزيج بين الاثنين من خلال إيجاد استثمارات ومشاريع مشتركة تحقق لكل طرف غاياته وأهدافه في ظل اختلاف دور وهدف كل قطاع ضمن صندوق تشغيلي مشترك بقيمة 250 مليون دولار مناصفة؟

وجهة نظر القطاع الخاص من هذا الصندوق

بإجراء بعض المقابلات مع رموز من القطاع الخاص الفلسطيني، أوضح البعض استعداده المشاركة في هذا الصندوق، بل أبدى استعداده برفع قيمة المساهمة إلى ضعف المبلغ المقترح. ولكن يجب أن يتم ذلك وفقاً لرؤية واضحة مع وجود امتيازات خاصة تجذب القطاع الخاص إليه، فالمشكلة في القطاع الخاص ليست مشكلة سيولة وإنما مشكلة تسهيلات وضمانات. لذلك يجب الاتفاق عليها وفقاً للأسس أهمها:

- أن يتم إنشاء هذا الصندوق بقانون وليس بنظام.
- أن يتم إعطاء هذا الصندوق حوافز خاصة ضمن قانون تشجيع الاستثمار
- أن تكون الضمانات واضحة والبيات الحماية بموجب إطار تنظيمي واضح
- أن يتم توسيع نطاق الصندوق والتوجه نحو تدويله
- أن يكون له استقلالية كاملة، وأن يتم وفقاً للحكومة الرشيدة.
- أن يتم توضيح دور الحكومة والأهداف الدقيقة لهذا الصندوق والمجالات الاستثمارية، بمعنى الإقرار بتركيزه على المشاريع الصغيرة والمتوسطة أم المشاريع الكبيرة.

وجهة نظر الحكومة

جاء في موقف الحكومة من التدخلات التي طرحت في مؤتمر "ماس"، أن مشكلتي البطالة والفقر أساسيتان وتؤرقان صانع القرار الفلسطيني على الدوام، لهذا جاءت مبادرة الحكومة للحد من هذه المشاكل، وهذا يعني أن وجهة نظر الحكومة بالخصوص واضحة، وهي جاهزة للقيام بالتدخلات المطلوبة منها في كافة المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية، ولكن التفاصيل المتعلقة بهذا الصندوق بحاجة إلى توضيح.

من جهتها، فإن الحكومة الفلسطينية وضعت تصورها حول أهمية الشراكة الاقتصادية الوطنية والنطاق الواسع من المجالات التي يمكن أن تستفيد من مبادرة استثمارية مشتركة. تطرح "أجندة السياسات الوطنية 2017-2022" في أولوياتها السادسة (تحقيق الاستقلال الاقتصادي) والسابعة (العدالة الاجتماعية) العديد من السياسات والتدخلات اللازمة لتأمين البناء والنمو الاقتصادي، ويمكن اعتبار بعضها بمثابة أهداف محددة لمثل هذا الصندوق المشترك، وعلى سبيل المثال ولا الحصر: "إعادة بناء قاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وتطويرها"، "تطوير الصادرات وتوسيع نطاق التجارة العالمية"، "تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية"، "تعزيز خلق فرص عمل دائمة من خلال شراكات استثمارية بين القطاعين العام والخاص"، "الإسراع في إطلاق المشاريع الريادية لإعادة تأهيل الخريجين"، وغيرها من التدخلات الضرورية.

المجالات المتاحة المقترحة لعمل هذا الصندوق

يمكن اعتبار تصور إنشاء الصندوق المشترك حسب إعلان رئيس الوزراء بأنه متقارب مع فكرة إنشاء "صندوق وطني للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية" التي كانت ضمن أولويات التدخل المقترحة من قبل جهات في القطاع الخاص في مصفوفة مؤتمر "ماس"

2016. كل هذه الأفكار تعتبر تدخلات ملحة لخدمة التنمية الاقتصادية والتقليل من الفقر والبطالة، وهذه التدخلات هي مسؤولية القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص بكافة أطرافها وعلى رأسها المجلس التنسيقي للقطاع الخاص⁶.

إن المجالات والمشاريع القابلة للتطبيق كثيرة ومتنوعة حسب ما جاء في توصيات مؤتمر "ماس"، وخيارات الشراكة أو التعاون أيضا أصبحت مفتوحة ومتاحة وخاصة بعد هذه الأفكار والمبادرات. ويمكن عرض أهم المجالات والخيارات القابلة للنقاش والتطبيق بما يلي:

- مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر المشغل الأكبر في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أن هذه القطاعات تعاني من مشكلة التمويل، ومشاكل التسويق وبحاجة أيضا إلى تنظيم وحماية هذا السوق، وهي بحاجة إلى إقراض رخيص ومتوسط وطويل الأجل. وذلك بعد أن يتم تحديد قطاعات الإنتاج والمشاريع الممكن توسيعها والصناعات الناشئة الواجب دعمها.
- مجالات الاستثمار في المشاريع الريادية والابتكار التي تكون بحاجة إلى قروض ميسرة وبفوائد مدعومة أو تشجيعية تغطي التكلفة.
- مجال الدخول في شراكات في الملكية مع المشاريع القائمة والحصول على عوائد عن طريق إعطاء قروض مسترجعة ويتم تدويرها لمشاريع جديدة.
- الاستعداد لدعم مشاريع إنتاجية جديدة صغيرة ومتوسطة ذات جدوى اقتصادية مرتفعة يبادر القطاع العام بعرضها في مزادات على القطاع الخاص لتنفيذها. ويكون دعم الصندوق لها إما كمشاركة في رأس المال أو إقراض متوسط أو طويل الأجل بفائدة مدعومة.
- مجال فتح باب المشاريع المتوسطة عن طريق مناقصات وقروض متوسطة الحجم وبدون فوائد.
- مجال التوجه إلى مشاريع كبيرة نسبيا بما لا يتجاوز عشرة ملايين دولار للاستثمار في إنشاء مناطق صناعية جديدة أو توسيع بعض المناطق.
- مجال الطاقة ومجال المشاركة مع البلديات في إنشاء محطات كهرباء صغيرة تخدم مناطق محددة.
- مجال تحلية المياه ومعالجة المياه العادمة من خلال عدة محطات صغيرة يخدم مناطق محددة.
- مجال التوجه نحو مشاريع إسكان لذوي الدخل المحدود والمتوسط عبر قروض ميسرة، وهذا أيضا يفتح باب التشغيل لقطاع واسع من العاطلين عن العمل.
- مجال الاستثمار في الفائض الزراعي عن طريق عمل مصانع تجفيف أو تفرير للمنتجات الزراعية. وهنا حاجة أيضا لمخازن التبريد لحفظ المنتجات الزراعية الطازجة وتوريدها للأسواق حسب الطلب.
- مجال إنشاء التعاونيات في الكثير من المجالات المطلوبة في السوق تفتح فرص عمل وفيرة للمزارعين وخصوصا في قطاع الزيتون. وكذلك إنشاء مراكز صيانة متعددة الأغراض للفنيين والمهرة على شكل تجمع عنقودي واحد وضمن خدمات النافذة الموحد أو المركز المتعدد الخدمات.

بات من المهم البدء بالتنفيذ المباشر والفوري لإنشاء مثل هذا الصندوق، وإصلاح وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي لتنفيذ تلك الأفكار الضرورية خطوة ضرورية لانجاز ذلك. أما عن آلية عمله وهيكلته يتم تحديدها بناء على عقد ونظام يتوافق عليه كافة الأطراف.

⁶ إن المجلس التنسيقي للقطاع الخاص يضم في عضويته: اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين، ومركز التجارة الفلسطيني - بال تريد، واتحاد الغرف التجارية الصناعية، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، وجمعية البنوك، واتحاد شركات أنظمة المعلومات - بيتا، وجمعية الفنادق العربية، واتحاد شركات التأمين، واتحاد المقاولين الفلسطينيين، ومجلس الشاحنين الفلسطيني ومنتدى سيدات الأعمال. فيما أمانة السر تنتقل دورياً لدى كل من المؤسسات الأربع الرئيسة كل ستة أشهر وهي اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين ومركز التجارة الفلسطيني «بال تريد» واتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات الفلسطينية .

أسئلة ومحاوّر للنقاش

بما أن الباب مفتوح على مصراعيه، وهناك إيجاب وقبول من كلا الطرفين، والتوافق على الحد من مشكلة الفقر والبطالة واضح، فلا بد من الإجابة على بعض الأسئلة للمضي قدما نحو تفعيل هذه الصناديق، وهذه الأسئلة هي:

1. ما هو استعداد القطاع الخاص للدخول في هكذا لصندوق اذا ما تم توضيح الموقف النهائي للحكومة؟
2. ما هي طبيعة ومجالات هذا الصندوق من وجهة نظر الحكومة؟ وهل ستقوم الحكومة بتحمل المخاطر وتقديم تسهيلات خاصة لهذا الصندوق؟
3. إذا كانت مشكلة القطاع الخاص هي الضمانات والبيئة الاستثمارية، فهل هو على استعداد لتوسيع نطاق الصندوق وزيادة حجمه في حال توفير الضمانات؟
4. ما مدى فناعة القطاع الخاص بالصندوق الوطني للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية، وكذلك فناعته بمبادرة الحكومة؟
5. هل هناك إمكانية وفائدة من قيام الحكومة بتأسيس صندوق بقيمة 125 مليون دولار في حال عدم دخول القطاع الخاص بالمشاركة؟
6. هل يفكر القطاع الخاص بإيجابية تجاه مشاركة القطاع العام مباشرة في النشاط الاقتصادي من خلال مثل هذا الصندوق والاستفادة من الغطاء القانوني والتنظيمي والتسهيلات الممكن وضعها له؟